

كيف تتجاوب تونس والمغرب مع إرتفاع سعر النفط العالمي؟

المراجع

سابقة تنزل في إطار بداية المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي لسد عجز الميزانية.

اقتربت سياسات رفع الدعم على المحروقات على مدى العشرة الأخيرة بتوصيات صندوق النقد الدولي التي تلازم برامج الإقراض والتي قام البلدان بتبنيها بإيقاع متفاوت.

بدأ المغرب العمل على تقليص دعم المحروقات منذ 2013 في إطار سياسة متكاملة لرفع الدعم، تهدف إلى نسبته من الناتج الداخلي الخام من 6% في 2012 إلى 3% في أواخر 2015، وتوجيهه وحصره في المواد الأساسية من سكر وعجائن وغاز التدفئة^[6].

أما في تونس، فقد تم طرح مسألة رفع الدعم على المحروقات منذ 2012 من طرف الصندوق في إطار المشاورات الدورية^[7] وواصلت الحكومات المتعاقبة في نسق رفع سعر الوقود^[8] إلى أن أدت هذه السياسة إلى حالة من الإحتقان الإجتماعي في 2019 إذ عبّر كل من الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في أفريل 2019 عن غضبهم وإستنكارهم لهذه السياسات. في نفس السنة لي إيقاف برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" وهو القرض لتسهيل الممدد" وهو القرض المسدّد لتونس في 2016 من طرف الصندوق.

ذلك لم يمنع الحكومات اللاحقة من مؤسسة هذه الزيادات. إذ أقر وزير الطاقة والمناجم في حكومة إلياس فخفاخ، المنجي مرزوق، آلية التعديل الآلي الشهري لأسعار المحروقات على أساس السعر العالمي للبازين المكرر. توقف العمل بهذه الآلية منذ 2021 مع حكومة المشيشي لتقوم حكومة بouden بإعادة تفعيله في بداية 2022 حيث تم الترفيع في سعر المحروقات مرتين منذ بداية السنة.

على وقع الإحتجاجات، أعلن المغرب توجهه إلى إعادة اعتماد الدعم لسعر الوقود سعياً منه إلى تخفيف أثر التقلبات العالمية على الإقتصاد الوطني فيما وصف بإنقلاب تام في التوجه في خصوص مسألة الدعم.

في ظل هذه الظروف العالمية هل تتخذ تونس نفس الاتجاه الذي يتخذه المغرب؟ أم أن إقترب موعد المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بمنعها من هكذا مبادرة؟

شهدت اسعار النفط ارتفاعا غير مسبوق منذ 24 فيفري الفارط تاريخ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ليتجاوز سعر برميل النفط عتبة 111 دولار للبرميل الواحد نهاية الاسبوع الفارط.^[1]

تتعرض هذه التقلبات العالمية على نسب التضخم في بلدان المغرب العربي خاصة في ظل العجز الطاقوي وسياسات رفع الدعم على المحروقات المعتمدة من قبل هذه البلدان منذ 2013.

في تونس، شهدت المؤشرات العامة لقطاع الطاقة تحسنا في سنة 2022 مقارنة مع سنة 2020. إذ تراجع العجز الطاقوي ب 11% وارتفعت نسبة الإستقلالية الطاقية ب 21%. لكن تبقى تونس في حاجة إلى توريد 48% من حاجياتها من مصادر الطاقة الأولية لتلبية حاجيات الإقتصاد المحلي، وهو ما يعرض المالية العمومية إلى مخاطر تقلبات الأسعار العالمية خاصة على إعتبار أن فرضية سعر برميل النفط المعتمدة في ميزانية 2022 والمقدرة ب 75 دولار بعيدة كل البعد عن واقع الأسعار بعد بداية الحرب.

أما المغرب، فهو في حالة تعويل شبه تام على التوريد لمصادر الطاقة بنسبة 90% من بينها 80 % ذات مصادر أحفورية^[2] مما يجعله في حالة هشاشة أكبر في هذه الظروف العالمية.

سيؤدي إرتفاع الأسعار العالمية للمحروقات المستوي العام للأسعار مؤثرا بذلك على القدرة الشرائية للمواطنين في البلدين وقد بدأ يتسبب في حالة إحتقان شعبي، إذ أعلنت نقابة شاحنات نقل البضائع في المغرب عن إضراب لمدة 5 أيام إحتجاجاً على إرتفاع أسعار المحروقات وعلى تدني هامش ربحهم^[3].

كما تسبب لجوء الحكومة التونسية الى الترفيع في اسعار بيع الوقود في مناسبتين^[4] في الاول من شهر فيفري 2022 وفي الأول من شهر مارس 2022 في ردود فعل من طرف بعض الأطراف السياسية^[5] و في حالة من التوجس من المستقبل. إذ سبق وتزلت قرارات الحكومات برفع الدعم في إطار ما يعرف ب "الإجراءات السابقة للبرامج". نذكر من ذلك على سبيل المثال سن اليات التعديل الآلي الشهري لسعر المحروقات الذي تم تمريره ك "إجراء سابق" لبرنامج "أداة التمويل السريع" وهو القرض الذي تسلمته تونس من صندوق النقد الدولي، من الممكن إذا القول أن اجراءات الترفيع الأخيرة هي اجراءات

1 L'inflation augmente pour le quatrième mois consécutif en (janvier) (ilboursa.com)

2 D'où vient l'énergie que nous utilisons au Maroc et qu'est-ce ? que nous-en faisons

3 Hausse des prix du carburant: les routiers reconduisent leur grève

4 تونس.. الحكومة تقر زيادة جديدة في أسعار المحروقات (aa.com.tr)

5 Deuxième augmentation des prix des hydrocarbures en un mois : Pas à pas vers les prix réels

6 Morocco : Request for an Arrangement Under the Precautionary and Liquidity Line and Cancellation of the Current Arrangement

7 Tunisia : 2012 Article IV Consultation; Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Tunisia

8 Evolution des prix du carburant en Tunisie de 2010 à 2022